

دور المرافق العامة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية  
**The Role of Public Economic Utilities in Achieving  
Economic Development**

ط/د آمال بركة<sup>(1)</sup> د/سهام عباسي<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup> مخبر آفاق الحوكمة للتنمية المحلية المستدامة، قسم الحقوق، معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بركة، طريق امدوكال، بركة، 05001، الجزائر  
[amel.barka@cu-barika.dz](mailto:amel.barka@cu-barika.dz)

<sup>(2)</sup> مخبر آفاق الحوكمة للتنمية المحلية المستدامة، قسم الحقوق، معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بركة، طريق امدوكال، بركة، 05001، الجزائر  
[siham.abbassi@cu-barika.dz](mailto:siham.abbassi@cu-barika.dz)

تاريخ النشر:

2025/04/01

تاريخ القبول:

2025/03/19

تاريخ الارسال:

2025/01/21

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة وتبسيط الضوء على دور المرفق العام الاقتصادي في تحريك عجلة الإنتاج والنمو الوطني. تُعتبر الخدمات التي يقدمها المرفق العام الاقتصادي من أهم ركائز التنمية، إذ لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية في أي دولة دون وجود هذه الخدمات الحيوية. خلال بحثنا، حاولنا التطرق إلى الدور الذي يلعبه المرفق العام الاقتصادي في التنمية وأهم المعوقات التي يواجهها، رغم حجم الإيرادات الكبيرة التي تخصصها الدولة لهذا المجال. ثم خلصت الدراسة إلى الوقوف على بعض الحلول المتعلقة باستغلال المرفق العام الاقتصادي بشكل أمثل وتسخيره لتحقيق الأهداف المرجوة.

الكلمات المفتاحية:

المرافق العامة الاقتصادية، التنمية الاقتصادية، الدولة المتدخلة، التسيير المباشر

**Abstract:**

This research paper aims to study and highlight the role of public economic utilities in driving production and national growth. The services provided by public economic utilities are considered one of the most critical pillars of development, as economic and social

المؤلف المرسل: آمال بركة

development in any country cannot be achieved without these vital services. Throughout this study, we explored the role played by public economic utilities in development and the main challenges they face despite the significant revenues allocated by the state in this sector. The study concludes with several proposed solutions to optimize the utilization and management of public economic utilities.

**key words:**

Public Economic Utilities, Economic Development, Interventionist State, Direct Management.

**مقدمة:**

تُعتبر التنمية الاقتصادية من بين الأهداف الكبرى التي تسعى كل الدول للوصول إليها وتحقيقها، وذلك راجع للدور المحوري المنوط بها وأهميتها في شتى جوانب الحياة، خاصة منها المتعلقة بالجانب الاقتصادي والاجتماعي. حيث تمثل إحدى الرهانات الكبرى للحكومات، وخاصة حكومات الدول النامية، في إطار سعيها للحاق بركب الدول المتقدمة. وفي هذا الإطار، نجدها قامت بتجديد مواردها المختلفة سعياً لتحقيق التنمية.

والجزائر، كغيرها من الدول النامية، شهدت منذ الاستقلال إلى يومنا هذا تحولات كبيرة في سياساتها واستراتيجياتها، مما ساهم في تغيير المفاهيم الايديولوجية والأنظمة المتبعة تكيفاً مع التحديات والتغيرات الحاصلة على الصعيد الوطني والعالمي. حيث ركزت في مخططاتها الإنمائية السابقة على الموارد الطبيعية والصناعات الثقيلة، إلا أنها، بعد فشل هذه الاستراتيجية في تحقيق النتائج المرجوة منها، اتجهت للتركيز على الاقتصاد غير النفطي، وانتهج سياسات اقتصادية مغايرة وذلك عبر التركيز على جوانب أخرى للتنمية الاقتصادية، ومن بينها المرفق العام الاقتصادي الذي يعتبر بكل قطاعاته القلب النابض والمحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني اين يؤدي كل اختلال فيه او قصور لاختلال نظام المجتمع واضرار على مستوى الاقتصاد الوطني القومي ككل.

وتحظى الخدمات التي تقدمها المرافق العامة الاقتصادية بأهمية كبيرة، باعتبارها أحد الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد في ظل سياسات دولية تحكمها المنافسة الاقتصادية الحرة. حيث إن الدولة، وبعد أن كانت وظيفتها محصورة في كونها دولة حارسة، أصبحت بفعل عدة عوامل

خاصة منها الأزمات الاقتصادية دولة متدخلة تمارس النشاطات الاقتصادية وتزاحم القطاع الخاص. إذ لا يمكن تصور حدوث تنمية اقتصادية أو اجتماعية داخل الدولة دون وجود عدد من الخدمات العامة الحيوية التي تقوم بها المرافق العامة الاقتصادية لضمان استدامة الموارد وتحقيق عائدات للدولة إضافة للحرص على تحقيق العدالة الاقتصادية من خلال توفير هذه المرافق لاهم الخدمات بأسعار تنافسية ومدعومة تساهم في تقليل الفوارق الاجتماعية اضافة لتحقيق مكاسب وايرادات للدولة في أن واحد، وتعتبر المرافق العامة الاقتصادية حديثة نسبياً بالمقارنة مع المرافق الإدارية. وذلك راجع لضرورة وجود هذه الخدمات وما يستلزمه وجودها من رأس مال ضخمة وموارد اقتصادية كبيرة. وانطلاقاً مما سبق نطرح الاشكالية

ما هو الدور الذي يلعبه المرفق العام الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

والتي بغرض الإجابة عنها قمنا بالاستعانة بالمنهج الوصفي والتحليلي في بعض الأحيان مثل تمحيص النصوص القانونية المتعلقة ببعض المرافق العامة الاقتصادية كمرافق الكهرباء والغاز وكذا المنهج الاستدلالي فيما يتعلق بقياس المرفق العام الاقتصادي بالمرفق العام بصفه عامة وغيرها من المحطات ولأجل الإجابة عن الإشكالية قمنا بصياغة الخطوة التالية

**المبحث الأول الإطار المفاهيمي للدراسة ويشمل مفهوم كل من المرفق العام الاقتصادي والتنمية الاقتصادية**

اما **المبحث الثاني** فهو الإطار النظري للدراسة ويشمل خلفيات ومبررات اعتماد الدولة على المرفق العام الاقتصادي في تحقيق التنمية وأهم اسهاماته في هذا المجال والمبحث الأخير يتعلق بالإطار التطبيقي للدراسة والذي يدرس أهم المعوقات التي تصادف المرفق العام الاقتصادي في أداء الدور المنوط به وينتهي المبحث باقتراح حلول لمختلف هذه المعوقات

### المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

بعد أن كان دور الدولة قاصراً على وظائفها التقليدية، توسّع ليشمل وظائف أخرى ذات أبعاد اقتصادية، وأدائها في ممارسة هذه الوظائف تتمثل في المرافق العامة

الاقتصادية، والتي يُصطلح عليها بعض الفقه بتسمية المرافق العامة التجارية والصناعية، إلا أننا نُحبّد استعمال مصطلح المرافق العامة الاقتصادية. وفيما يلي سنحاول التعرف على مفاهيم الدراسة والتي تشمل كل من مفهوم المرفق العام الاقتصادي في المطلب الأول ومفهوم التنمية الاقتصادية في المطلب الثاني:

### المطلب الأول: مفهوم المرفق العام الاقتصادي

مما لا شك فيه أننا قبل التطرق لدور المرفق العام الاقتصادي في تحقيق التنمية لا بد من معرفة المقصود بالمرفق العام الاقتصادي ولأجل ذلك قمنا باختيار مجموعة من التعاريف حيث أنه لا وجود لتعريف موحد لهذا الأخير كقرع أول ثم تناولنا أهم الخصائص التي تميزه عن غيره من المصطلحات المشابهة كقرع ثاني قصد ضبط مفهوم واضح له:

### الفرع الأول: ضبط مفهوم المرفق العام الاقتصادي

ويجب التنويه إلى أن اصطلاح مرفق عام له مدلولان مختلفان، فقد يُراد به المعنى العضوي، أي الشكل بمفهوم الهيئة التي وظيفتها إشباع الحاجات العامة، أو قد يُراد به المدلول المادي والموضوعي، أي الخدمة أو النشاط الذي يُمارس بغرض تحقيق النفع العام. وهذان المدلولان يلتقيان في معظم المرافق العامة، خاصة الإدارية منها، إذ إنها مشروعات تقوم بسد حاجات عامة الجمهور من قِبَل هيئات عامة تابعة لشخص عام، إلا أن تطور الظروف السياسية والاقتصادية نتج عنه ظهور نوع آخر من المرافق العامة، كالمرافق العامة الاقتصادية، حيث ينفصل هذان المدلولان،<sup>1</sup> فظهرت إلى جانب المرافق العضوية مرافق مادية وظيفية.<sup>2</sup>

1 محمود محمد حافظ، نظرية المرفق العام، دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، 1982، ص 16  
2 المرافق العامة العضوية تتوفر على العنصر المادي والشكلي، بينما الوظيفية تتوفر على العنصر المادي أو الموضوعي فحسب

. ونحن في سياق دراستنا اخترنا الأخذ بالمدلول المادي الوظيفي لأنه يواكب ما طرأ على فكرة المرفق العام من تطور وازدهار وتوسع، ومنه فهو يشمل المرفق العام الاقتصادي<sup>1</sup>. والجدير بالذكر ان الفقهاء يختلفون في المعايير التي يستندون اليها في التعريف فمنهم من يركز على معيار السلطة العامة ومنهم من يركز على نشاط المرفق العام ومنهم من يتجاوز هذان العنصران ليذكر اركان المرفق وحتى خصائصه

وفي هذا السياق اخترنا مجموعة من التعاريف فهناك من عرّفها بأنها المرافق التي يركز نشاطها على القيام بالعمليات التجارية والصناعية، كمثال على ذلك الشراء بقصد البيع أو إعادة تصنيع المواد الأولية أو تحويلها وبيعها. أو هي مشروعات ذات صبغة صناعية وتجارية تمارس نشاطاً يُماثل ما يقوم به الخواص، مع احتفاظها بجميع الصفات التي تميّز المرافق العامة، وتخضع في إطار أداء مهامها لكلّ من القانون العام والخاص، كلّ في نطاقه<sup>2</sup>.

كما عرف هوري المرفق العام الاقتصادي بأنه منظمة عامة تباشر من السلطات والاختصاصات ما تكفل به القيام بخدمة للجمهور ويكون ذلك على نمط مضطرد ومنظم وينصب نشاطها على المجال الاقتصادي<sup>3</sup>

كما أن هناك من عرّفها على أنها نشاط منظم يتم ممارسته من طرف مجموعة بشرية تستعين بوسائل مادية وقانونية وفنية تساعد في تحقيق غرض معين<sup>4</sup>.

ومنه، فإن تعريف المرفق العام الاقتصادي في نظرنا هو مشروع ذو نفع عام تقوم به الدولة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في المجال الاقتصادي بهدف تحقيق

1 محمود محمد حافظ، مرجع سابق، ص 16

2 حسن محمد علي حسن البنان، مبدأ قابلية قواعد المرافق العامة للتغيير والتطوير، الطبعة الأولى، المصدر القومي للإصدارات القانونية، 2014، ص 233

3 محمود محمد حافظ، مرجع سابق، ص 18

4 احمد عبد العظيم، التنظيم القانوني للسلطة الإدارية لإدارة المرافق العامة الاقتصادية، الطبعة الاولى، مؤسسة المعرفة للنشر والتوزيع، 2022 ص 13

النفع العام، ويخضع لأساليب القانون الخاص، خاصة التجارية منها، مع خضوعه للقانون العام في ذات الوقت. يمارس نشاطا مماثلا للنشاط الذي يتولاه الخواص. ونحن في سياق دراستنا سنركز على المرافق العامة التي تدار من قبل الدولة مباشرة أي بأسلوب التسيير المباشر

**الفرع الثاني: الخصائص**

ومن خلال استقراء العديد من التعريفات المُعطاة للمرفق العمومي، نجد أن أغلبها يشترك في ثلاث عناصر رئيسية:

- ✓ أولها، أنه ينشأ من طرف الدولة
- ✓ ثانيها، بغرض تحقيق النفع العام.
- ✓ ثالثها، خضوعه لنظام قانوني مزدوج وهيمنة السلطة العامة، حيث يعني ذلك خضوع المرفق في إدارته للدولة، أي أن لها الكلمة العليا في الإدارة، سواء كانت تديره بنفسها أو بطريقة غير مباشرة.

اضافة لهذه النقاط يتمتع المرفق العام الاقتصادي بمجموعة من الخصائص المشتركة بينه وبين المرفق العام الاداري الا انه يتميز عنه في عدة نقاط من بينها:

- ميزانية المرفق العام الاقتصادي مستقلة (تطبق قواعد القانون التجاري)<sup>1</sup>
- خضوعه لنظام قانوني مزدوج (قانون عام وخاص)
- الحداث النسبية مقارنة بالمرفق العام الاداري
- يقوم بنشاطات وخدمات ذات طابع اقتصادي وتجاري
- يهدف الى تحقيق المنفعة العامة اضافة لتحقيق الربح

<sup>1</sup>نادية ضريفي، تسيير المرفق العام والتحولت الجديدة، دار بلقيس للنشر والتوزيع، الدار البيضاء،

- يعتمد على التمويل الذاتي من إيرادات وتسعيرات خدماته واستثماراته
- يتميز تسييره بمرونة أكبر من تلك التي يتمتع بها المرفق العام الإداري

إضافة لمجموعة كبيرة من الخصائص تميزه عن غيره من المصطلحات والهيئات المشابهة ولكن ذلك لا يعني أن كل مشروع اقتصادي يُعتبر مرفقاً عاماً، بل يجب أن يكون الغرض المُبتغى منه هو إشباع الحاجات العامة والمساهمة في تحقيق النفع العام، مع مراعاة حقيقة أن النفع العام فيما يخص المرافق العامة الاقتصادية يتجسد في تحقيق التنمية الاقتصادية<sup>1</sup>، والتي سنحاول معالجة دور المرفق العام فيها، وذلك بعد المرور على مفهوم التنمية الاقتصادية فيما يلي.

#### المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية

نظراً للدور الحيوي والمحوري الذي تتمتع به التنمية الاقتصادية فهي تعتبر هدفاً استراتيجياً تسعى له كل الدول المتقدمة منها و النامية على حد سواء مع اختلاف سياساتها في ذلك و ذلك راجع لقدرتها على تحسين مستوى المعيشة و تعزيز البنية التحتية الضرورية لتسيير مختلف القطاعات الضرورية مع مراعات الكفاءة في التسيير و مقدرتها على تقديم إيرادات جديدة للدولة في اطار تنويع الاقتصاد و هو ما دفعنا لتسائل حول ما هو المقصود بالتنمية الاقتصادية (اولاً) و ماهي اهم الأسس التي تقوم عليها (ثانياً) و هو ما سنتناوله بشكل من الايجاز في هذا المطلب

#### الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

شهدت آراء العلماء والمفكرين تبايناً ملحوظاً عندما يتعلق الأمر بتحديد مفهوم التنمية الاقتصادية وربما مرد ذلك الى تفاوت وتعدد الاتجاهات ووجهات النظر فيما يخص هذه الأخيرة وفيما يلي سنستشهد ببعض هذه المفاهيم في محاولة لحصر المقصود بالتنمية الاقتصادية:

1 حسن محمد علي حسن البنان، مرجع سابق ص 42

اين يعرف الدكتور اسماعيل مصطفى التنمية الاقتصادية باعتبارها مجموعة إجراءات وسياسات متنوعة تهدف لتحقيق النمو بتدخل وإشراف من السلطات العامة، مجسدة في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي، وذلك بغرض معالجة تخلفه وتحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد ورفع مستوى معيشة السكان.

عند الحديث عن تعريف التنمية الاقتصادية، نجد أن الفكر الاقتصادي انقسم إلى تيارين أو اتجاهين في هذا الإطار<sup>1</sup>:

- أولهما هو الفكر الغربي، الذي يعرفها بأنها العملية التي تهدف إلى ابتكار طاقة هدفها زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي بشكل مستمر لفترة طويلة بوتيرة منتظمة.
- أما الاتجاه الثاني، الذي يتزعمه اقتصاديّو العالم الثالث، فينفقون على كون التنمية هي العملية التي غايتها إحداث تحولات هيكلية واجتماعية ينتج عنها تحقيق الحياة الكريمة لأغلبية أفراد المجتمع. ومن أهم مشتملاتها، التوسع في تجميع رأس المال وتطوير أساليب إنتاج جديدة<sup>2</sup>.

ومنه، فإن مفهوم التنمية ينصرف إلى كونها عبارة عن عملية يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، وهو ما يستوجب إحداث تغيير في البنى والهيكل الاقتصادية لزيادة القدرة والطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية في الدولة، ومنها رفع مستوى الدخل القومي وبالتالي ارتفاع نصيب دخل الأفراد.

ومن هنا، وبعد ما تطرقنا إليه من تعاريف، نصل إلى حقيقة مفادها أن التنمية الاقتصادية تعني تقدم المجتمع من خلال استنباط وابتكار أساليب إنتاجية مستحدثة، وهدفها رفع مستويات الإنتاج. وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل حول أهم أسس ومقومات التنمية، والتي سنحاول عرضها بإيجاز فيما يلي.

1 أوكيل حميدة، دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر - أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة محمد بوقرة - بومرداس -، 2015-2016

## الفرع الثاني: أسس ومقومات التنمية

تعتمد التنمية على مجموعة من الأسس والمقومات التي تُعد بمثابة الدعائم الأساسية لتقدم الاقتصاد واستقراره. وتشمل نوعين المادية والغير مادية وفي هذا الإطار، سنسلط الضوء على أهم هذه المقومات وكيفية تأثيرها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

### 1- رأس المال غير الملموس (غير المادي)

ويحتوي على المقومات البشرية والتكنولوجية وسنوجز فيما كالتالي

#### أ- الموارد البشرية:

من الأهمية بمكان في مجال التنمية الاقتصادية السهر على توفير يد عاملة مؤهلة تحمل على عاتقها مهام العملية التنموية. وهو ما يتحقق من خلال اتباع سياسات التدريب وكذا التعليم ذات الجودة والمردود الواقعي. فالاستثمار في رأس المال البشري لا يقل أهمية عن رأس المال المادي، ومن ثم ركزت الدراسات على تنمية العنصر البشري للتغلب على ندرة الموارد الطبيعية ومحدوديتها. ومرد ذلك إلى قدرة البشر على التجديد والابتكار، والسعي نحو تطوير أساليب الاستغلال وعصرنة استخدام الموارد المتاحة<sup>1</sup>.

#### ب- التطور التكنولوجي:

إن التغيير التكنولوجي يعني تغييرا في المعرفة ومحاولة استغلال نتائج البحث العلمي في تحقيق التنمية وتطوير أساليب وطرق فعالة في العمليات الإنتاجية.<sup>2</sup> كما يعد

1 علي خليفة الكواري، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية - مدخل إلى دراسة كفاءة أداء المشروعات العامة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط -، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، 1981 ص 50  
2 قوادرية خديجة، قاضي عبد الرزاق، راجف نصيرة، دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية مجلة التحولات الاقتصادية، المجلد 02 - العدد الأول، 2022، ص 11

التطور التكنولوجي من أبرز مقومات التنمية الاقتصادية من حيث مساهمته في زيادة الإنتاجية، وتقليل التكاليف، وتحسين جودة المنتجات. كما يساهم في تعزيز التجارة الدولية من خلال ابتكار أساليب جديدة فعالة وأقل تكلفة في الإنتاج والنقل، وأسهل من حيث الإمكانيات.

## 2- رأس المال الملموس (المادي):

ويحتوي الجانب المادي لمقومات التنمية على العديد من العناصر كالثروات الطبيعية (الموارد) ورأس المال والبنية التحتية القوية.. وغيرها من الأسس وسنتطرق لبعض من هذه المقومات على سبيل المثال وليس الحصر بشكل من الأيجاز فيما يلي

### أ- تراكم رأس المال:

يُعتبر تراكم رأس المال أحد أهم الشروط الضرورية للتنمية الاقتصادية، بل هو الاستثمار الحقيقي في وسائل الإنتاج الملموسة.<sup>1</sup> ويتطلب ذلك توفير حجم مناسب من المدخرات كبديل عن الاستهلاك، ما يجعل التراكم الرأسمالي العامل الرئيسي للنمو والتصنيع، ومن ثم تحقيق معدل نمو عالٍ.<sup>2</sup>

ومن أكبر التحديات التي تواجهها الدول النامية هي زيادة حجم رأس مالها عن طريق الاستثمار بنوعيه الخاص والحكومي، وهو ما يقودنا إلى الحديث عن توفير مصادر التمويل الضرورية لتنفيذ برامج وخطط التنمية، أي توفير التدفقات المالية الخارجية والمحلية وتوجيهها لإنشاء البنى التحتية وتنفيذ البرامج والمشروعات التنموية.<sup>3</sup>

1 قواعدية خديجة، قاضي عبد الرزاق، راجف نصيرة ، مرجع سابق ص 12

2 أوكيل حميدة، مرجع سابق ص 72

3 علي خليفة الكواري، مرجع سابق ص 48

## ب- الحوكمة الرشيدة مع ضرورة التخطيط وإقامة بنية مؤسسية قوية:

ولا يكون ذلك إلا بمشاركة جميع فئات المجتمع في إطار مجموعة من مبادئ الحوكمة، مثل المساءلة والرقابة والشفافية. كما يجب استحداث الضوابط والقوانين الداعمة للرقابة الفعالة.<sup>1</sup> وباعتبار التنمية الاقتصادية شاملة، يجب وضع خطط وبرامج متكاملة للعمل الاقتصادي القومي، يتم بناؤها على أسس علمية مرنة. ومع ذلك، فإن نجاح التنمية في البلدان النامية يعتمد بدرجة كبيرة على وجود بنية إدارية قوية قادرة على تنفيذ البرامج التنموية.<sup>2</sup>

### المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

بعدما تطرقنا في المبحث الأول لمفهوم المرافق العامة الاقتصادية و أهم خصائصها ثم عرجنا على التنمية الاقتصادية اين حاولنا توضيح المقصود بها سندرس فيما يلي المكانة التي تعتمدها المرافق الاقتصادية في خطط الدولة لتحقيق التنمية و سنقف على أهم إسهاماتها فيما يخص الوصول لهذه الأخيرة و لكن قبل ذلك سنحاول الوقوف على أهم الخلفيات و المبررات و كذا الأسباب التي دفعت الدولة للاعتماد على هذه المرافق في المطلب الأول اين تتراوح هذه المبررات بين الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و المتعلقة بطبيعة النظام السائد في الدولة هل هي متدخلة ام غير متدخلة

**المطلب الأول: خلفيات اعتماد الدولة على المرفق العام الاقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية**

تعتبر المرافق العامة الاقتصادية هي الأداة الحاسمة التي تسمح للدولة بتوجيه واستغلال عناصر الإنتاج الضرورية لحاجيات الإنتاج، وذلك راجع لما يتطلبه مثل هذا الإنتاج من حجم اقتصادي كبير وترسانة من الموارد البشرية والتقدم الإداري والتقني، مما يثقل كاهل القطاع الخاص. فلو ترك الأمر لإنشائها له، لما حققت المطلوب منها بنفس الصورة المرجوة، وربما لما قامت أساساً. وفيما يلي أهم المبررات والأسباب التي دعت

1 علي خليفة الكواري، مرجع سابق ص 48

2 أوكيل حميدة، مرجع سابق ص 73

الدولة للخوض في التنمية الاقتصادية باستعمال المرافق العامة الاقتصادية وقد قمنا بتقسيمها الى ثلاث عوامل رئيسية يتعلق الاول بالجانب الاقتصادي بينما يتعلق الثاني بالجانب الاجتماعي في حين تناول الثالث طبيعة النظام الاقتصادي المنتهي من قبل الدولة والذي يفرض عليها اما ان تكون متدخلة او لا وهي كالتالي

**الفرع الأول: خلفيات مستندة لعوامل وأسباب اقتصادية**

وستتناولها من خلال النقاط التالية

-أولاً: عجز القطاع الخاص عن توفير المواد الكافية للاستثمار في القطاعات ذات المنشآت الكبيرة التي تمثل البنية التحتية للاقتصاد<sup>1</sup>، في حين تملك الدولة رأس المال الكافي، خاصة في ظل الدول النامية التي تعاني من نقص المبادرة في القطاع الخاص وكذلك الجمود في أوضاعها الاقتصادية<sup>2</sup>. أو ربما لعدم مخاطرة القطاع الخاص للخوض في مجالات اقتصادية تقل أرباحها<sup>3</sup> أو تحتاج الى الوقت لتحقيق الأرباح وهو ما يتنافى مع خصائص القطاع الخاص التي تمتاز بالرغبة في الربح السريع والمضمون

-ثانياً: الإسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية عن طريق مختلف الطرق، منها التأميم وتوسيع القطاع العام والتدخل المباشر للدولة في ممارسة النشاط الاقتصادي لأجل السيطرة على الصناعات والمجالات الاستراتيجية ذات العائد المرتفع في الاقتصاد. وذلك راجع لكون الحكومة هي أقدر جهة لإقامة مشروعات ذات رأس مال اجتماعي وإقامة البنية التحتية الأساسية<sup>4</sup> بغرض تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الإقليمية. وتوفر

1 حسن محمد علي حسن البنان، مرجع سابق ص 76

2 معلم جميلة، بلخباط جمال، دور الدولة في الاقتصاد: بين ضرورة التدخل أو حتمية الانسحاب مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 11، العدد الثاني، 2021 ص 369

3 خفاش نبيلة، دور الدولة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2010 ص 44

4 حسن محمد علي حسن البنان، مرجع سابق ص 76

المعلومات والمعطيات لتنفيذ بعض النشاطات على سبيل الحصر للدولة او تكون متوفرة لها بدرجة أكبر من الخواص<sup>1</sup>

- ثالثاً: حاجة التطور الاقتصادي والاجتماعي في الدولة إلى تبني قرارات استثمارية ضخمة ومهمة وخطيرة في آن واحد لا يمكن للقطاع الخاص المخاطرة بتحملها، وذلك لكونه يهتم فقط بالربحية واسترداد رأس المال في أقل وقت ممكن. وأيضاً حقيقة أن السلع العامة لا تجذبه مما يحتم على الدولة التدخل في النشاط الاقتصادي<sup>2</sup>.

- رابعاً: مواجهة تحديات الوفرة النقدية الناتجة عن استنزاف المواد الأولية وضرورة تحويلها إلى أرصدة استثمارية منتجة ذات ملكية عامة، كما هي الثروة النفطية ذات الملكية العامة داخل الدولة. إذ لا يمكن إنكار أن الثروة النفطية قبل وقت ليس ببعيد، وربما حتى الآن، تعتبر الممول رقم واحد لخزينة الدولة، وذلك مع وجود جهود حديثة من طرف الدولة لتغيير هذه الحقيقة مما دفعها للاتجاه نحو إيجاد بدائل اقتصادية فعالة بعيداً عن قطاع المحروقات لتمويل الخزينة وكذا مشاريع البنى التحتية.

### الفرع الثاني: خلفيات مستندة لعوامل واسباب اجتماعية

وستتناولها من خلال النقاط التالية

- أولاً: التماسي مع تزايد الوعي ومطالب الرأي العام بتوفير تنويع لمصادر الدخل القومي عن طريق التحولات الهيكلية للاقتصاد الوطني<sup>3</sup>. وضرورة الابتعاد عن الاقتصاد الرجعي لعدة اسباب من بينها حفظ حق الاجيال القادمة وتحقيق المساواة في الاستفادة من ثروات البلاد

1 خفاش نبيلة، مرجع سابق ص 51

2 قويدر معيزي، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق، مجلة الاقتصاد الجديد،

المجلد 4، العدد الأول، 2013 ص 143

3 علي خليفة الكواري، مرجع سابق ص 20

- ثانياً: مبررات ذات بعد اجتماعي تتمثل في رغبة الدولة في إعادة توزيع جزء من دخل النفط على شكل منافع عامة وخدمات تحقق المصلحة العامة بأسعار منخفضة مقارنة بالخواص. ومن أمثلة هذه الخدمات قطاعات الكهرباء والغاز والماء والمواصلات<sup>1</sup>.

- ثالثاً: الطبيعة الخاصة للدول النامية تحتم عليها الدخول للسوق لأجل حماية محدودي الدخل من تعسف القطاع الخاص، وكذا الحرص على سد احتياجاتهم التي عادة تكون على شكل مرافق عامة.

### الفرع الثالث: مبررات تتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي للدولة

تختلف وظائف الدول بناءً على طبيعة النظام الاقتصادي الذي تتبناه، مما يؤدي إلى تصنيفها إلى دول متدخلة ودول غير متدخلة. وفيما يلي سندرس تأثير كل من هاتين الإثنتين على المرافق العامة الاقتصادية أولاً: خلفيات متعلقة بالدولة الغير متدخلة

الدولة الغير متدخلة او ما يعرف بالدولة الحارسة والتي يرتبط مفهومها بالرأسمالية الكلاسيكية اين تزامنت البدايات الأولى للرأسمالية مع تقييد مكانة الفرد في ممارسة النشاط الاقتصادي لصالح الدولة، التي كانت تتولى ممارسة الوظائف الاقتصادية الكبرى ذات المكانة الاستراتيجية، مثل قطاعات المياه، والاتصالات، والنقل، والطاقة، والصناعات الثقيلة. ومن ثم، كانت الدولة تنفرد بإدارة هذه القطاعات الاستراتيجية في البداية، والتي لم يكن للقطاع الخاص القدرة على المساهمة فيها، لأسباب من بينها افتقاره للموارد المالية والبشرية الضخمة التي تمكّنه من الاستثمار في هذه القطاعات المكلفة. وكان سبيل الدولة في ذلك هو المرفق العام<sup>2</sup>.

ومع تطور النظام الرأسمالي، بدأ القطاع الخاص ينمو ويتوسع، مما أتاح له إمكانية الدخول إلى مختلف المجالات الاقتصادية الهامة التي كانت حكراً على الدولة.

1 علي خليفة الكواري، مرجع سابق ص 20

2 منقور قويدر، السلطات الإدارية المستقلة المعنية بضبط التوازن بين مصالح المتعاملين الاقتصاديين وحقوق المستهلكين دراسة مقارنة أطروحة دكتوراه، جامعة وهران 2، 2015، ص 4

ونتيجة لذلك، أصبح القطاع الخاص، في بعض السياقات، منافسًا للقطاع العام، وفي سياقات أخرى شريكًا له.

وفي مرحلة متقدمة من نمو الفكر الرأسمالي، بدأ القطاع الخاص يكتسح القطاعات الاستراتيجية ذات الصناعات الشبكية،<sup>1</sup> مثل الطاقة والمياه، وتوسع دوره ليشمل الصناعات الثقيلة والقطاعات التي كانت حكرًا لفترة طويلة على الدولة وأصبح للدولة دور محدود جدا في الاقتصاد

و منه و من خلال ما سبق نجد ان مساهمة الدولة عن طريق المرفق العام الاقتصادي ضعيفة نوعا ما فيما يخص النظام الرأسمالي والذي يعتبر المظهر المثالي للدولة الغير متدخلة و ذلك على عكس النظام الاشتراكي. و ربما يرجع ذلك الى توجهات النظام الرأسمالي نحو دعم و ترسيخ مكانة القطاع الخاص و تقليص دور الدولة في مجال النشاطات الاقتصادية و اعتماد اليات السوق في سبيل إتاحة و تقديم الخدمات و السلع الضرورية , كما نجد من اهم مبررات عدم اعتماد الدولة في النظام الرأسمالي على المرفق العام الاقتصادي اعتباره أقل كفاءة مقارنة بالقطاع الخاص و ذلك لعدة عوامل منها انتشار البيروقراطية و قلة هامش الربح فيه لاعتبارات اجتماعية او غيرها والاسباب و العوامل و رغم ذلك يجب التنويه ان النظام القائم على الرأسمالية الكلاسيكية او الدولة الغير متدخلة بمفهومها القديم لم يعد صالحا في الدول الحديثة<sup>2</sup>

ثانيا: خلفيات متعلقة بطبيعة الدولة المتدخلة

وفي هذا الصدد سنأخذ النظام الاشتراكي كعينة للقياس عليه وذلك لا يعني بان الدولة المتدخلة تنحصر في التي تتبنا النظام الاشتراكي فقط حيث أن اقتصاديات الدول في النظام الاشتراكي تقوم على الملكية الجماعية لمختلف الوسائل الإنتاجية، مما يهب الدولة

1 هي مجموعة المرافق التي تشمل القطاعات الاقتصادية التي تشبه بنيتها التحتية الشبكة réseaو تقوم عن طريقها بتزويد منتجاتها وخدماتها للمستهلكين النهائيين وتشمل ثماني قطاعات رئيسية الطاقة والنقل والبريد والاتصالات والمياه .... الخ للاطلاع أكثر انظر الطاهر ميمون، لخضر عزي، اشكالية تحرير المرافق العامة ذات التنظيم الشبكي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - العدد الاقتصادي - رقم 25، الجلفة،

السيطرة الكاملة على هذه الوسائل. اين تحاول هذه الاخيرة بدورها خلق توازن بين الاستهلاك والإنتاج، وفق خطة تنمية شاملة تستند إلى مختلف الإمكانيات الاقتصادية المتاحة. وهو المفهوم الذي يتطابق مع أيديولوجية الدولة المتدخلة التي تلعب دورا رئيسيا في ادارة الاقتصاد وتنظيم الحياة الاجتماعية، ومن ضمن المحاور الأساسية لدور الدولة في الاقتصاد يأتي القطاع العام، الذي يمثل الركيزة الأولى للتنمية الاقتصادية، حيث تحرص الدولة على تعبئة وتوجيه الاستثمارات العامة، خاصة فيما يتعلق بالبنية الأساسية والمشروعات ذات رأس المال الضخم<sup>1</sup>.

بالمقارنة بين الدول الغير متدخلة في النظام الرأسمالي والدول الاشتراكية يرى "روبرت وين" أن رجال الأعمال من الرأسماليين، حين يتسلمون قيادة القطاع الخاص في عجلة التنمية الاقتصادية، يركزون على تحقيق مصالحهم الخاصة، مما يجعلهم أبعد ما يكون عن الاهتمام بالطبقة العاملة الكادحة أو بمحاولة تغليب الجوانب الاجتماعية في إطار نشاطاتهم. ومن هذا المنطلق تبني الدولة الاشتراكية فلسفتها الاجتماعية اين تحس بالزامية تدخل الدولة بشكل حتمي لفرض التوازن، من خلال إنتاج السلع، كفالة الخدمات العامة، والقيام بمختلف الأدوار التي تضطلع بها المرافق العامة الاقتصادية. ومن أبرز دوافع الدولة المتدخلة:

- الحرص على تأمين الاستقلال الاقتصادي بالتزامن مع الاستقلال الوطني.
- توسيع البنية التحتية والخدمات الأساسية لضمان حصول المواطنين عليها بسهولة وتنظيم وشمولية.
- استقطاب المدخلات المحلية وتوجيهها لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- محاولة الدولة ايجاد توازن بين الاستثمارات الاقتصادية ونظيرتها الاجتماعية<sup>2</sup>

1 محمد أمين بوسماح، ترجمة رجال بن أعمار، رجال مولاي ادريس، المرفق العام في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1995. ص 13

2نادية ضريفي، مرجع سابق ص 48

وتأسيسا على ما سبق نجد ان دور الدولة ووظائفها يتأثر بشكل مباشر بسيادة أي من المذهبين الرأسمالي أو الاشتراكي في نظامها السياسي والاقتصادي، حيث ينعكس ذلك على نوعية الأنشطة التي تضطلع بها الدولة ومدى تدخلها فيها. ففي الدول الرأسمالية، ينحصر دور الدولة في تقديم الخدمات العامة الأساسية مثل الأمن، والدفاع، والقضاء، والصحة العامة، بينما تُترك الأنشطة الاقتصادية الأخرى ليزاولها القطاع الخاص، إذ تميل هذه الدول إلى تقليص تدخلها في المجالات الاقتصادية التي لا ترتبط بوظائف الدولة السيادية أو التي يُعتبر ربحها ضعيفاً. وعلى النقيض، في الدول الاشتراكية، تتميز وظيفة الدولة بالشمولية والاحتكار للعديد من الأنشطة الاقتصادية، حيث تتحمل الدولة مسؤولية إدارة الخدمات العامة الأساسية إلى جانب غالبية الأنشطة الاقتصادية، مثل التجارة، والصناعة، والزراعة، مع ترك مساحة محدودة فقط للأنشطة الفردية. ونتيجة لذلك، يتسع قطاع المرافق العامة في الدول الاشتراكية ليشمل معظم الأنشطة الاقتصادية، بينما يظل محدوداً في الدول الرأسمالية، مقتصرًا على الأنشطة التي لا يُقدم عليها القطاع الخاص بسبب ضعف عائدها أو ارتباطها بمظاهر السيادة<sup>1</sup>.

ومنه كحوصلة، نجد أن مساهمة المرافق العامة الاقتصادية في ظل النظام الاشتراكي (الذي اخترناه نموذجاً للإسقاط عليه كتطبيق عملي للدولة المتدخلة) تكون أكبر منها في النظام الرأسمالي، حيث تسيطر الدولة بشكل كبير على الموارد الأساسية مثل الطاقة والمياه، بما يتماشى مع طبيعة النظام الاشتراكي الذي يقوم على استغلال الموارد لخدمة الصالح العام وتحقيق العدالة الاجتماعية.

### المطلب الثاني: مظاهر إسهام المرفق العام الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

في إطار الدول المنوط بالدولة وخاصة ما تعلق بتحقيق التنمية قامت عديد الدول بتوسيع مجالات تدخلاتها في مختلف الميادين مثل الاقتصادي والاجتماعي ويعود

1 محمد الأمين بوسماح، مرجع سابق ص 14

ذلك لمجموعة كبيرة من العوامل لعل من أبرزها الازهاصات التي عقيبت ركود الثلاثينات و بصفة خاصة أزمة الكساد الكبير 1929 و ايضا ما طال الدول من خسائر على صعيد البنى التحتية بعد الحرب العالمية الثانية اين نتج عنها انقلاب موازين القوى<sup>1</sup> و هو ما حتم على الدول الولوج لعالم الاقتصاد عن طريق انتهاجها مختلف السياسات المصاحبة لدورها كدولة متدخلة بعد ان كانت حارسة مما وضع الحكومات في مركز القيادة في سبيل المحافظة على استقرار الاسعار و النمو الاقتصادي و من اهم سبلها في ذلك المرفق العام الاقتصادي و الذي أمثلته كثيرة خاصة ما تعلق منها ب خاصة المرافق العامة ذات التنظيم الشبكي<sup>2</sup> كمرفق الغاز والماء والكهرباء والنقل، والتي أصبحت تشكل مولدًا ضخماً يصب في إيرادات الدولة إضافة إلى تقديمها للخدمات العامة التي هي ضرورة حتمية في الدولة تضمن مبدأ الاستمرارية. كما تلعب المرافق العامة دورًا حيويًا في دفع عجلة التنمية وهو الأمر الذي سنفصله من خلال ذكرنا لبعض من أدوار المرفق العام الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

#### الفرع الأول: دعم البنية التحتية الأساسية وتوفير الخدمات للمواطنين

تلعب المرافق العامة الاقتصادية كأداة في يد الدولة دورًا مهمًا جدًا في تحقيق التنمية ودعم الاقتصاد الوطني وتدعيم البنية التحتية الأساسية والضرورية في اقتصاد الدولة. في محاولتنا لتحديد دور المرفق العام الاقتصادي في تحقيق دعم البنية التحتية ونظرًا لتنوع مجالات المرافق العامة الاقتصادية بتنوع طبيعة نشاطها، سندرس أمثلة عن الدور والأهمية المتعلقة بهذه المرافق على سبيل المثال وليس الحصر، وذلك راجع لكثرتها:

**أولاً - مرفق النقل بالسكك الحديدية**

يعتبر مرفق النقل ذا أهمية كبيرة من خلال التأثير على استراتيجية التنمية الاقتصادية. فعملية النقل تضيف إلى المنتجات والسلع المنقولة منفعة ذات طابع اقتصادي يصطلح عليها بالمنفعة المكانية، حيث يتم نقلها من مكان تكون قيمتها أو

1 ناصر لباد، مدخل الى القانون الإداري، الطبعة الثانية، دار الأيمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2024 ص

منافعها فيه منخفضة إلى مكان يحقق لها قيمة ومنفعة اقتصادية أكبر،<sup>1</sup> كما له دور كبير في تسهيل حركة البضائع والمواد الأولية بين المناطق الصناعية وكذلك الأسواق، وهو ما يساهم في تعزيز التجارة الداخلية والخارجية كما يقلل تكاليف النقل ويزيد من سرعة التوزيع، وذلك راجع لأنه لو انفرد الخواص بالنقل لصاحبه زيادة في الأسعار.

كما أن قطاع النقل يساهم في اتساع دائرة السوق وخفض الأسعار نسبياً مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج ومنه انخفاض أسعار السلع. كما يعمل قطاع النقل على تشجيع التجارة الخارجية وإدخال العملة الصعبة من خلال تصدير الفائض من السلع والمنتجات للأسواق العالمية في حال وجود شبكة متطورة من وسائل النقل وربط مناطق الإنتاج بالاستهلاك.<sup>2</sup>

#### ثانياً: مرفق الكهرباء

أو ما يسمى في الجزائر بسونلغاز، التي تشمل الكهرباء والغاز. والتي تعبر مرفقا استراتيجيا حيث نصت المادة ثلاثة من القانون 01/02 المؤرخ في 2002/02/05<sup>3</sup> على أن توزيع الكهرباء والغاز هو نشاط للمرفق العام. كما نص المرسوم الرئاسي رقم 195/02 على الأهداف الاقتصادية ومساهمات سونلغاز في الاقتصاد الوطني، ونذكر منها:

إنتاج الكهرباء داخلياً عبر الوطن وفي الخارج، وذلك عبر نقلها وتوزيعها وتسويقها وكذلك توفير الغاز بما يتناسب مع حاجيات السوق الوطنية وكذا خارج الجزائر.

تطوير وتقديم الخدمات الطاقية بشتى انواعها ومجالاتها وترقيته وتثمين هذه الأخيرة والمساهمة في البحث عن المحروقات واستكشافها واستغلالها ما يسمح بتقديم إيرادات ذات اهمية للدولة.

1 سلامة وفاء، دور قطاع النقل في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الأول، 2019 ص 1030

2 المرجع نفسه ص 1031

3 لقانون 01-02 المؤرخ في 05/02/2002، المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات، الجريدة الرسمية، العدد 08 سنة 2002.

وتعتبر الكهرباء عنصراً أساسياً في صناعات العصر الحديث، وذلك راجع لأهميتها الكبيرة خاصة فيما يتعلق بتزويد المرافق العامة الاقتصادية، والمصانع، والمعامل بالطاقة اللازمة لتشغيل الآلات في سير العمليات الإنتاجية. كما توفر الإضاءة اللازمة لاستمرار العمل بشكل سلس وفعال.

كما لها أهمية كبيرة في قطاع الزراعة، حيث تُستخدم في ضخ المياه عبر محطات الضخ، مما يوفر الماء اللازم لري الأراضي الزراعية. وأيضاً تساهم في إمداد مرافق المياه بالطاقة اللازمة لتسييرها، والتي تقوم بدورها بتوزيع المياه النظيفة في المنازل والبيوت، مما يساهم في قيام مرفق المياه<sup>1</sup>.

كما يعمل قطاع الكهرباء بحسب القانون سالف الذكر على تشجيع وتطوير الاندماج الوطني في شتى الميادين. والتي من بينها المصانع والهندسة والصيانة والبحث وانجاز المشاريع الصناعية. كما تلعب دوراً مهماً في تطوير واستغلال الطاقة المتجددة. وكحوصلة لما سبق في إطار دور مرفق الكهرباء نجد انه يحظى بأهمية كبيرة عندما يتعلق الأمر بحاجة الصناعات المختلفة له كالزراعة والخدمات والتصنيع. وذلك راجع لكون الطاقة هي المحرك الأساسي للابتكار والتنمية الاقتصادية، خاصة الصناعات الثقيلة وهو ما يولد التكامل بين مختلف القطاعات والمرافق فهي تحتاج لبعضها البعض لكي تقوم بالاستمرارية وتدخل كلها في إطار دعم البنية التحتية والتي بدورها تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية

### ثالثاً: دور المرافق التابعة لقطاع الطاقة

وهي المرافق التي تشمل عادة الفحم والطاقت المتجددة والمحروقات واليورانيوم. فهنا يلعب مرفق الطاقة دوراً استراتيجياً من خلال استغلال العوائد الطاقية في ضخ تمويل للمشاريع التنموية، وأيضاً دور محوري في توفير الطاقة اللازمة لكي تمارس مختلف القطاعات الاقتصادية نشاطها<sup>2</sup>.

1 كلثوم بوهنة. محمد نور، التحديات التي تواجه قطاع الكهرباء في الجزائر، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثالث، ص 2014 ص 2

2 سلامة وفاء، المرجع السابق ص 1030

## الفرع الثاني: توفير السيولة المالية

تلعب المرافق العامة الاقتصادية، وخاصة المالية منها كالبنوك والمؤسسات البريدية، دورًا كبيرًا في توفير السيولة المالية، والتي تعتبر عنصرًا محوريًا في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك لما لها من دور في تحفيز الأنشطة الاقتصادية من خلال تشجيع الاستثمار والاستهلاك<sup>1</sup>.

## الفرع الثالث: تعزيز إيرادات الدولة وتخفيض تكاليف النفقات

حيث تساهم المرافق العامة الاقتصادية في توفير إيرادات مستدامة للدولة يتم من خلال مداخيل مختلفة كرسوم الخدمات والتسعيرات كتلك المفروضة على قطاع النقل أو فواتير الكهرباء والغاز والمياه وغيرها.

والمساهمة في تخفيض تكاليف الاستيراد عن طريق الإنتاج المحلي لأهم الخدمات الأساسية وضرورة المواطنين كالكهرباء والغاز، حيث إن استيرادها يُكلف الدولة ميزانية ضخمة جدًا<sup>2</sup> تساهم بشكل كبير في تحقيق العجز في الميزان التجاري الاقتصادي، والعكس في حالة تصديرها. ونجد مثلًا مرفق المياه ومختلف المرافق المرتبطة به تساهم في توفير المياه اللازمة للزراعة والصناعة مما يدعم الأمن الغذائي والاقتصاد.

## الفرع الرابع: تمويل الاستثمارات

يعتبر عدم وجود مصادر لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية من أكبر العقبات التي يؤدي وجودها لفشل السياسات والاستراتيجيات الانمائية للدول تساهم المرافق العامة في توفير التمويل اللازم للاستثمار مما يسمح بإنشاء مشاريع جديدة وفتح فرص عمل ومحاربة التضخم، وأيضًا تمويل المؤسسات المعرضة للإفلاس ومنح قروض تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما تسمح السيولة المالية بالاستمرار في توفير المرافق العامة لخدماتها<sup>3</sup>.

1 قواعد خديجة، قاضي عبد الرزاق، راجف نصيرة، مرجع سابق ص 13

2 أحمد عبد العظيم، مرجع سابق ص 13

3 قواعد خديجة، قاضي عبد الرزاق، راجف نصيرة، مرجع سابق ص 13

### الفرع الخامس: توفير فرص عمل

توفر المرافق العامة الاقتصادية فرص عمل مباشرة وغير مباشرة مما يساهم في رفع مستوى العمالة ومنه يقلل من البطالة ويحسن الدخل الفردي. وهو البعد الاجتماعي للمرفق العام الاقتصادي، إضافة إلى تحسين المستوى المعيشي من خلال توفير الخدمات الأساسية بأسعار مدعومة أو معقولة كمرافق الماء والغاز والبريد وغيرها.

### الفرع السادس: اسهامات ومظاهر متعلقة بتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية

اذ تعمل المرافق العامة الاقتصادية على توفير السلع والخدمات من اجل تلبية حاجة المستهلكين بالإضافة الى تنمية الاقتصاد الوطني عن طريق الاستثمار وايضا تحقيق الربح أما فيما يخص الجانب الاجتماعي فتعمل المرافق العامة الاقتصادية على تحسين مستوى معيشة السكان من خلال العديد من المظاهر منها تقليل البطالة ورفع مستوى تكوين العمال والموظفين كنتيجة للدورات التكوينية التي تقوم بها المرافق<sup>1</sup>

### المبحث الثالث: الإطار التطبيقي للدراسة

من خلال ما سبق وبعد وقوفنا على أهمية المرفق العام الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية إلى أن الواقع يثبت ضعف النتائج المحققة من طرف هذا الأخير، وذلك راجع لعدة عوامل وظروف سنحاول الإيجاز أهمها في النقاط التالية. بغية تداركها لأجل أن يصبح القطاع الاقتصادي العام في الجزائر يمتلك جميع المؤهلات لبناء اقتصاد جزائري قوي وتنافسي. الا انه وجب التنويه اننا في ضل دراستنا نركز على المرافق العامة الاقتصادية التي تسير من قبل الدولة اذ انها تعتبر ضرورة حتمية لاحتكار الدولة لبعض المجالات وهو أمر طبيعي لأنها هي المنشئة الاصلية للمرافق والا قدر ماديًا وتقنيًا والأدري بمتطلبات المواطنين<sup>2</sup>

1 بوشريبة محمد، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، جامعة قسنطينة، 2019-2020 ص 7

2نادية ضريفي، مرجع سابق ص 42

المطلب الأول معوقات مساهمة المرفق العام الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

تنوع وتتعدد المعوقات والعقبات التي تواجه الادارة العامة في الجزائر ككل والمرافق العامة الاقتصادية بصفة ادق وفيما يلي سنحاول الوقوف على أهم هذه المعوقات وقد تباينت بين الإدارية والتنظيمية الفرع الاول والتي تتعلق بالموارد البشرية الفرع الثاني ثم نعرض على المعوقات ذات الطابع الصناعي والاقتصادي كفرع ثالث واخيرا المعوقات المنوطة بالجانب التكنولوجي في الفرع الرابع

الفرع الأول: معوقات متعلقة بالجانب التنظيمي والاداري:

وستتناولها من خلال النقاط التالية

اولا: عدم تطبيق مبادئ الحوكمة في تسيير المرافق العامة الاقتصادية:

تقوم الحوكمة على عدة أسس ومبادئ من بينها الشفافية والمساءلة وتحقيق الكفاءة ومكافحة الفساد. كما اوردنا سالفا. والمطلع على واقع الإدارة العامة في الجزائر في مختلف الميادين وعبر مختلف المرافق يجد بأن الفساد الإداري وانتشار المحسوبية والبيروقراطية وتعدد الإجراءات الإدارية وعدم الاستقلالية في اتخاذ القرار، تساهم مساهمة كبيرة في ضعف أداء المرفق العام للدور المرجو منه.

ثانيا: ضعف الأداء المالي والاقتصادي للمرافق العامة الاقتصادية في الجزائر

فبحسب التقرير السنوي الصادر عن مجلس المحاسبة الجزائري يعرف الأداء الاقتصادي والمالي ضعفاً كبيراً<sup>1</sup>، وذلك رغم الدعم المالي المعتبر الذي تقوم الدولة بتقديمه، سواء من خلال برامج العصرية والتطوير أو عمليات التطهير المالي باستثناء بعض المرافق الاقتصادية على شكل مؤسسات عامة اقتصادية كالمرافق المتعلقة بالطاقة والنقل ومواد البناء والصناعة الزراعية.

1 التقرير السنوي الصادر عن مجلس المحاسبة لسنة 2022 ص 25

ومنها فإن واقع القطاع العمومي الاقتصادي تشوبه انخفاض كبير في المردودية وكذا المساهمة الضئيلة للقيمة المضافة في تشكيل الناتج المحلي الخام، إضافة لتزايد حالات المديونية.

### ثالثاً: الثقل المالي للتسيير المباشر للمرافق العامة الاقتصادية

يعاني التسيير المباشر للمرافق العامة الاقتصادية من عدة تحديات، أبرزها الضغوط المالية الكبيرة وزيادة النفقات اللازمة لتسيير هذه المرافق، خاصة في ظل محدودية الموارد المتاحة. كما أن إنشاء هذه المرافق يشكل عبئاً مالياً كبيراً على الدولة، نظراً لتكلفتها المرتفعة والحاجة إلى هياكل قاعدية ضخمة لتشغيلها. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب تسييرها موارد مالية كبيرة، مما يلقي عبئاً إضافياً على ميزانية الدولة والجماعات المحلية، وهو ما يزيد من تعقيد التحديات المرتبطة بإدارتها<sup>1</sup>. خاصة في النظام الاشتراكي سابقا الذي يتميز باحتكار الدولة للمرافق مع عدم وجود قطاع خاص وبرجوازية يمكنها تحمل عبئ إنشاء أو تسيير المرفق

### رابعاً: عدم نجاعة الأنظمة المتتالية لإدارة والإشراف على المرافق العامة الاقتصادية:

والتي نتج عنها ضعف تداول المعلومات الاقتصادية حول المرافق الاقتصادية وكذا غياب إطار محاسبي موحد وملائم على مستوى كل المرافق يضمن تجميعاً شاملاً للمعطيات المتعلقة بهذه الأخيرة. وأيضاً صعوبة تنفيذ مخططات التنمية على أرض الواقع كمخطط عام 2020 الذي تم تخصيص مبلغ هائل له في محاولة لتحديث المرافق العامة الاقتصادية وإعادة تأهيلها عن طريق التكوين والاستثمار والتجهيزات وإطلاق مشاريع جديدة. أين سجل مجلس المحاسبة فشل هذا المخطط وربما يعود ذلك إلى التسرع في إعداد التقارير المالية والتقنية لاحتياجات المرفق، وكذا الإفراط في الاستثمار دون نتيجة ربحية مرجوة ومدروسة. وعدة عوامل أخرى كحيازة تجهيزات تكنولوجية ذات مستوى عالٍ دون امتلاك التأهيل المناسب لتشغيلها ومنه سوء استغلال قدرات المرفق العام الاقتصادي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>نادية ضريفي، مرجع سابق ص 45

<sup>2</sup>التقرير السنوي لمجلس المحاسبة، مرجع سابق ص 25

### خامساً: استخدام أساليب المحاسبة العمومية

تُعد أساليب المالية العمومية وتعقيدها من أبرز العوائق التي تواجه المرافق العامة المُدارة مباشرة من قبل الدولة والجماعات المحلية. فهذه الأساليب تتميز بتعقيدها الكبير، حيث تخضع العمليات المالية لرقابة سابقة ولاحقة متسلسلة، بالإضافة إلى إجراءات طويلة ومعقدة. يتطلب تنفيذ أي عملية إنفاق المرور عبر مراحل متعددة من الرقابة، وهو ما يؤدي إلى بطء كبير في إنجاز العمليات المالية، مما ينعكس سلباً على كفاءة تسيير المرافق العامة.

هذا التأخير يؤثر بشكل مباشر على قدرة المرافق العامة على تلبية احتياجات المواطنين في الوقت المناسب، ويؤدي إلى اختلالات ناتجة عن تعقيد التنفيذ المالي وتعدد الإجراءات الروتينية. وعلى الرغم من أن المحاسبة العمومية تهدف إلى حماية المال العام من السرقة والاختلاس وسوء الاستخدام، إلا أنها في الوقت ذاته تُعد قيداً يُعيق سرعة تنفيذ العمليات المتعلقة بالمرافق العامة، مما يتطلب إعادة النظر في هذه الأساليب لتطويرها وجعلها أكثر مرونة وكفاءة.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: معوقات متعلقة بالموارد البشرية

#### أولاً: عدم وجود تكامل بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية

حيث بالرغم من اعتماد الجزائر (الذي جاء متأخراً نوعاً ما) مبدأ عدم إمكانية تحقيق تنمية اقتصادية بدون تركيز على العامل البشري واتجاهها سياسة تنمية ترمي إلى تكوين رأس المال البشري من خلال إجبارية التعليم مثلاً ومجانيته والحرص على تكوين يد عاملة ذات الشهادات العلمية المعتبرة وتوظيفها في المرافق العامة ككل والمرافق العامة الاقتصادية، إلا أن النمو الاقتصادي لا يزال يعاني تأخراً ملحوظاً، وهو ما يدل على أن الدور المنوط بالعنصر البشري في التنمية لم يتحقق. وربما مرد ذلك إلى اتساع الفجوة بين مخرجات النظام التعليمي والاحتياجات البشرية للتنمية، وكذا عدم فتح المجال

<sup>1</sup>نادية ضريفي، مرجع سابق ص 45

والحوافز اللازمة لاستغلال وإبداع الموظفين وغرس روح الانتماء للمرافق وحرصهم على تطوير إنتاجها بكل قوتهم.<sup>1</sup>

ثانيا: تضخم عدد الموظفين على مستوى المرافق العمومية الاقتصادية المسيرة من طرف الدولة

يعد تضخم عدد الموظفين في المرافق العامة المسيرة من قبل الدولة والجماعات المحلية أحد أبرز المظاهر السلبية، حيث يعاني العديد منهم من غياب مهام واضحة ودقيقة. يعود هذا التضخم أساساً إلى غياب نهج تسييري يستند إلى تشخيص حقيقي للاحتياجات البشرية، مما يؤدي إلى اعتماد عمليات توظيف لا تستند إلى معايير موضوعية. وغالباً ما تُستحدث مناصب وظيفية لا تتماشى مع متطلبات واحتياجات المرافق، مما يؤثر سلباً على كفاءة الأداء العام.<sup>2</sup>

و بالرغم من ان المرافق العامة الاقتصادية تساهم في توفير فرص عمل الا ان كثرتها يؤدي الى تضخم في قطاعات الاموال العامة و مما يصاحبه تضخم في عدد الموظفين العموميين الازمين لتسيير هذه القطاعات او المرافق و هو الامر الذي يثقل كاهل خزينة الدولة<sup>3</sup> و ينتج عنها تضخم في الانفاق العام و باعتبار الاصل في المرافق العامة الاقتصادية هو التمويل الذاتي فان افلاسها او عجزها عن تغطية تكاليفها التشغيلية و الاستثمارية يؤدي الى التزام الدولة بتغطية هذا العجز و دفع اجور الموظفين من الخزينة و ربما قد تلجئ الدولة للاقتراض من اجل توفير اجور العمال و الموظفين داخل هذه المرافق في حين لا تتقيد الدولة بأي التزام في حال كان من يدير المشروع من الخواص

### الفرع الثالث: معوقات ذات طابع صناعي واقتصادي

وسنتناولها من خلال النقاط التالية:

1 حجة رحالي، بوخالفة رفيقة، التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد الى مفهوم تنمية البشر، دراسات في

التنمية والمجتمع، المجلد الثاني، العدد الثاني، 2015 ص 11

2نادية ضريفي، مرجع سابق ص 50

3 محمد فاروق عبد الحميد، نظرية المرفق العام في القانون الجزائري بين المفهومين التقليدي والاشتراكي،

ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987. ص 15

اولا: افتقار المرافق العامة الاقتصادية للأسس الناجعة سواء من جانب التوزيع او النشاط

كحقيقة كون العديد من الصناعات في الجزائر اما تابعة لقطاع الموارد الأولية و التي هي معرضة للنضوب او صناعات مبنية على أسس تجميعية تابعة لمواد أولية مستوردة من الخارج، كما و يلعب عدم كفاءة التوزيع الجغرافي للمرافق العامة الاقتصادية اثر كبير في عدم الوصول الى تنمية اقتصادية شاملة لكل ربوع الوطن ، اضافة الى عيوب متعلقة بتدني نوعية وجودة العديد من الخدمات والصناعات وعدم قدرتها على المنافسة في السوق و ربما من اسباب ذلك ، تدني كفاءة التكنولوجيا المستعملة نتيجة استيرادها وقلة إمكانية إنتاجها أو تصديرها و ضعف اليد العاملة و العديد من المشاكل التقنية .

ثانيا: استنزاف الموارد المالية

وذلك راجع لتبني أسعار منخفضة وقد تكون رمزية نظير الخدمات المقدمة في المرفق العام الاقتصادي، والتي تكون غير متناسبة مع التكاليف، ومنه اتجه القطاع العام للاعتماد على الدعم الحكومي في شتى المجالات لتمويل أنشطته. وكذلك نتج عن التسعيرة المنخفضة وضعف الإدارة المالية في المرفق عدم قدرته في كثير من الأحيان على تحقيق اكتفاء ذاتي في الموارد المالية المتاحة له وعدم قدرته على تمويل استثمارات جديدة توسع وتحسن من نوعية الخدمة.

رغم ما سبق ذكره في دور مختلف المرافق و مساهماتها في البنية الاقتصادية و توفير الخدمات الأساسية ن الا ان انفراد الدولة بهذه المرافق و غياب مساهمات القطاع الخاص الا في بعض المجالات يلقي بمهام جسيمة على عاتق الدولة في مجال الخدمة العامة الى جانب مهامها التقليدية<sup>1</sup> اضافة لظهور العديد من المشاكل من بينها تدني و ضعف جودة الخدمات جراء عدة عوامل منها ضعف المنافسة و هي نتيجة حتمية لاحتكار الدولة لبعض المجالات او لضعف العوائد لارتباطها بعوامل اجتماعية اكثر منها ربحية و كذا استفحال البيروقراطية و ضعف الابتكار .....الخ

1 محمد فاروق عبد الحميد، مرجع سابق ص 14

### الفرع الرابع: معوقات متعلقة بالجانب التكنولوجي:

يشمل هذا العنصر المعوقات المتعلقة بالجانب البشري والتقني والإداري التنظيمي. فهي شاملة لكل التصنيفات السابقة اذ نجد الجزائر تعاني من انعدام ونقص التخطيط والتنسيق والرقابة على مختلف استخدامات النشاطات المتعلقة بالتكنولوجيا داخل الإدارة العامة والمرافق. كما أنه عند إدخال تكنولوجيا المعلومات يتم تبنيها بشكل جزئي وليس شاملاً لكل الأقسام، والتي تعمل بشكل مستقل غالباً. إضافة لنقص الكوادر الفنية المتخصصة وصعوبة اختيار الأجهزة المناسبة نظراً للتطور العلمي المستمر. وغياب نظام معلومات جيد وفعال يسمح بوجود نوع من التواصل بين مختلف مصالح المرفق العام<sup>1</sup> خاصة وأن استخدام التكنولوجيا يقتصر على الأعمال المكتبية دون أن يشمل التفاعل مع المواطنين والمرتفقين. بالإضافة إلى ذلك، تفتقر هذه المرافق إلى الأدوات التقنية والمناهج العلمية الحديثة، حيث يغيب تطبيق المناج منت العمومي كنهج عملي يُمكنها من أداء وظائفها بشكل دقيق وتحقيق أهدافها بفعالية<sup>2</sup>.

والتحديات التي تتعلق بالمرافق العامة ككل والمرافق العامة الاقتصادية بصفة خاصة كثيرة ومتنوعة، بل لا يمكن حصرها، وليست مقتصرة فيما تطرقنا له فحسب. فنجد مثلاً التحديات القانونية والتنظيمية الناتجة عن غياب قوانين واضحة من شأنها وضع إطار قانوني مستقر يشجع على تطوير المرافق العامة، وكذا ضعف آليات الرقابة وغيرها من التحديات... إلخ.

### المطلب الثاني حلول معوقات مساهمة المرفق العام الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية

بعد ان تناولنا فيما سبق في المطلب الأول أهم المعوقات المثبطة بإسهامات المرافق العامة الاقتصادية والتي ركزنا فيها على المرافق العامة الاقتصادية التي تدار بطريقة التسيير المباشر سنتناول في المطلب الثاني بعض اقتراحات للحلول الممكنة

<sup>1</sup>نادية ضريفي، مرجع سابق ص 46

<sup>2</sup>المرجع نفسه ص 51

لتحسين أداء هذه المرافق والحرص على استدامتها وفعاليتها وهي على سبيل المثال وليس الحصر

الفرع الأول: اقتراحات حلول مرتبطة بمعيقات متعلقة بالجانب التنظيمي والاداري:  
وسنتناولها من خلال النقاط التالية

#### أولا تحسين الجانب التنظيمي والإداري:

كالعمل على تبني مبادئ الحوكمة في تسيير المرافق العامة الاقتصادية، إذ يجب التركيز على عدة جوانب أساسية.

أ- من الضروري تعزيز الشفافية والمساءلة عبر وضع آليات واضحة للتدقيق والمتابعة التي تضمن النزاهة في العمليات الإدارية. يمكن تحقيق ذلك من خلال استخدام نظم معلوماتية تساهم في متابعة الأداء وتحقيق الشفافية في اتخاذ القرارات.

ب- ينبغي تعزيز مكافحة الفساد من خلال تقوية المؤسسات الرقابية المستقلة وتطبيق قوانين صارمة ضد الفساد. من المهم أيضاً وضع برامج تدريبية مستمرة للموظفين لتعزيز ثقافة النزاهة والمهنية.

وأخيراً، يجب العمل على إلغاء البيروقراطية عن طريق تبسيط الإجراءات الإدارية وتوفير بيئة عمل مرنة تتيح اتخاذ القرارات بسرعة وكفاءة، مما يعزز قدرة المرافق العامة الاقتصادية على الاستجابة للتحديات والفرص بكفاءة أعلى.<sup>1</sup> إضافة ل تعزيز الاستقلالية في اتخاذ القرار

#### ثانيا تعزيز آليات الرقابة

:إنشاء هيئات رقابية مستقلة لمتابعة أداء المرافق العامة وضمان امتثالها للمعايير القانونية والاقتصادية مع تمكين هذه الجهات من اصدار عقوبات ردعية.

1 عيسى حسين النجار الحوكمة والإنفاق مؤشرات الحوكمة وترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين (1996 - 2020 م)، الطبعة الأولى ' دار الفكر، 2024، ص 58 وما بعدها

## الفرع الثاني حلول متعلقة بالموارد البشرية وسنتناولها من خلال النقاط التالية

### أولاً: تحقيق التكامل بين التنمية البشرية والاقتصادية:

تحقيق التكامل بين التنمية البشرية والاقتصادية يتطلب تنسيقاً وثيقاً بين احتياجات السوق وبرامج التعليم والتدريب اذ يجب مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات السوق. يجب تطوير المناهج التعليمية لتواكب التطورات الاقتصادية، مع التركيز على المهارات التقنية والابتكارية التي تسهم في تعزيز الكفاءة الإنتاجية. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر تشجيع الكفاءات البشرية محورياً أساسياً، من خلال توفير الحوافز المادية والمعنوية التي تعزز من دافعيتهم وإنتاجيتهم. هذا النهج يساهم في غرس روح الانتماء للمرافق العامة، مما ينعكس إيجابياً على مستوى الأداء العام ويعزز التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

### ثانياً: علاج تضخم الموارد البشرية:

اما فيما يخص تضخم الموارد البشرية التي تستنزف خزانة الدولة فالحل الامثل لها هو الاستعانة بالقطاع الخاص لسد هذه الثغرة اذ ان فتح الفرصة أمامه يساهم في تشغيل اليد العاملة بعيدا عن مسؤولية الدولة اضافة للتوظيف على أساس الكفاءة فقصد القطاع الخاص ربحي ينافسي يحاول تقديم أفضل جودة بأفضل العاملين بعيدا عن الاعتبارات الاجتماعية

### ثالثاً: تحسين بيئة العمل في المرافق العامة الاقتصادية الجزائرية

حيث ان تهيئة بيئة عمل محفزة للموظفين من خلال تحسين ظروف العمل، مثل توفير المعدات الحديثة والمتطورة التي تحول دون ارهاقهم، وكذا ضمان عدالة الرواتب، وتعزيز نظام المكافآت ومنح ترقيات مبنية على أساس الكفاءة وزيادة الأجور. وغيرها من الجهود التي تعمل على زيادة جودة الخدمات المقدمة اذ يقع على الدولة عبئ السعي من اجل تحقيق رفاهية القائمين على المرافق العامة الاقتصادية من موظفين وعمال واداريين.

الفرع الثالث: حلول مقترحة لتحسين الأداء المالي والاقتصادي:  
وسنتناولها من خلال النقاط التالية

### أولا معالجة ضعف الاداء المالي والاقتصادي للمرافق العامة

تكون بالمرور على عدة مراحل واتباع العديد من المعايير من بينها محاولة الموازنة بين تكاليف المرفق العام ومدخلاته ورفع قيمة تسعيرة الخدمات بما يتناسب مع حجم مصاريف هذه الاخيرة وتعزيز الاداء والجودة مقابل ذلك سواء بالأنظمة التحفيزية التي تشجع على الاتقان وتحسين نوعية الخدمات المقدمة أو الانظمة الردعية التي تحارب الفساد والإهمال وسوء التسيير

### ثانيا: تحسين نوعية وجودة الدراسات

ويكون ذلك بإعادة النظر في الدراسات التي تقوم بها الجهات الوصية فيما يتعلق بالاستثمارات والنتيجة الربحية المرجوة منها اذ انها يجب ان تبنى على اساسات صحيحة بغية اعداد تقارير مالية واقتصادية ناجعة وايضا تسهيل تداول والوصول للمعلومات حول المرافق العامة الاقتصادية سواء لأجل الرقابة او لأجل الوقوف على أهم المشاكل والمعيقات التي تصادفها لتفاديه ومعالجتها

كما يجب وضع آليات دقيقة لقياس فعالية المرافق العامة وتقييم نتائجها، مع التركيز على إجراء دراسات شاملة لتحديد حاجيات المواطنين وتحليل العرض في مجال الخدمات التي تقدمها الدولة. كما يتعين تطوير استراتيجيات شاملة لتسيير المرافق العامة بعقلانية، خاصة على المستوى المحلي، لضمان تحسين نوعية الخدمات المقدمة وتلبية الاحتياجات بفعالية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>نادية ضريفي، مرجع سابق ص 47

### ثالثاً: تحسين الكفاءة الصناعية والاقتصادية

#### وتكون ب

أ - تنوع النشاطات الاقتصادية: تقليل الاعتماد على الموارد الأولية والصناعات التجميعية من خلال تطوير صناعات تحويلية ومبتكرة. وتنوع مصادر الدخل ولأجل تحقيق أمثل للتنمية وشمولية أكثر وجب على الدولة الجزائرية إعادة النظر توزيع المرافق الاقتصادية عبر الوطن

ب - معالجة الاستنزاف المالي: تتطلب اتباع نهج شامل يستند إلى إعادة هيكلة الدعم الحكومي، مع التركيز على تطوير دراسات وآليات تضمن تحقيق التمويل الذاتي للمرافق العامة الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، تُعد الشراكة مع القطاع الخاص خياراً استراتيجياً يساهم في تخفيف العبء على الخزينة العامة، مع ضمان وضع ضوابط دقيقة تحافظ على المصلحة العامة وتوازنها مع المصلحة الخاصة. كما أن تحرير الأسواق من خلال تقليص احتكار الدولة لبعض القطاعات يتيح تعزيز المنافسة، مما يساهم في رفع كفاءة الأداء الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

#### الفرع الرابع: الحلول المتعلقة بالجانب التكنولوجي

تستوجب إدخال التكنولوجيا بشكل متكامل ضمن المرافق الاقتصادية، من خلال وضع خطط استراتيجية شاملة تهدف إلى اعتماد التقنيات الحديثة في جميع الأقسام الإدارية والفنية. ويشمل ذلك إنشاء لجان مختصة تُعنى بمتابعة تطوير التكنولوجيا وتقييم فعاليتها في تحسين الأداء وزيادة الإنتاجية. بالإضافة إلى ذلك، يجب التركيز على بناء جيل قادر على استخدام التكنولوجيا بفعالية في المستقبل، مع تعزيز كفاءة الجيل الحالي عبر برامج تدريبية متخصصة، مما يضمن تحقيق التقدم التقني اللازم للتسيير الأمثل للمرافق العامة الاقتصادية.

لما كبة التطور التكنولوجي، يجب العمل على تحديث المنشآت القاعدية للمرافق العامة وتطوير أساليب التسيير من خلال اعتماد الإعلام الآلي واستخدام برامج

معلوماتية متخصصة تدرس طلبات الجمهور بدقة. نظراً للطبيعة المعقدة والشكاية للمرافق العامة، فإن تحديث الأنظمة وتبني التكنولوجيا الحديثة ضروريان لضمان تحسين نوعية الخدمات، مما يمكن هذه المرافق من منافسة القطاع الخاص في تلبية حاجات المواطنين بكفاءة وجودة عالية.<sup>1,2</sup>

بتطبيق هذه الحلول، يمكن تعزيز مساهمة المرافق العامة الاقتصادية في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة إلا أنها تبقى حلول مقترحة على سبيل المثال وليس الحصر إذ أن هذا المجال متشعب جداً ويحتاج إلى إرادة سياسية حقيقية للقيام بقفزة نوعية في مجال هذه المرافق.

#### خاتمة

و في ختام دراستنا توصلنا لكون المرافق العامة الاقتصادية تضطلع بالعديد من الخدمات الحيوية و التي لها علاقة مباشرة مع احتياجات المواطنين والواقع يؤكد أهمية هذه المرافق في خلق الثروة، زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل والمساهمة تنوع الاقتصاد وزيادة نسب الناتج المحلي، إضافة إلى رفع إيرادات القطاعات غير النفطية في الغيرة من المظاهر مما يكسبها أهمية كبيرة في الدولة إضافة لدورها الكبير في التنمية الاقتصادية و الذي حاولنا التطرق للبعض منه في سياق دراستنا التي عرجت على العديد من مظاهر هذا الدور إضافة لأهم المعوقات التي تحول دون قيام المرافق العامة الاقتصادية بالدور الفعال المنوط بها وقد خلصنا في دراستنا لمجموعة من النتائج والتوصيات و التي من بينها:

➤ تساهم المرافق العامة الاقتصادية في دعم البنية التحتية، تقديم خدمات أساسية مثل الطاقة والمياه والنقل، وتعزيز الإيرادات الحكومية.

➤ اعتماد الدولة على المرافق الاقتصادية يختلف باختلاف النظام الذي تتبناه الدولة، سواء كانت متدخلة أو غير متدخلة. ومن أهم مبررات لجوء الدولة لهذه المرافق:

<sup>2</sup>نادية ضريفي، مرجع سابق، ص 47

عجز القطاع الخاص عن تمويل المشروعات الكبرى، وحرص الدولة على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تقديم خدمات بأسعار مدعومة.

➤ تواجه المرافق العامة في سياق ممارستها لمهامها العديد من العقبات والتحديات، من ضمنها نقص التكنولوجيا، والضعف الذي يكتنف الجانب الإداري والتقني، إضافةً إلى العقبات التي تتعلق بسوء استخدام الموارد البشرية وعدم الوصول إلى الاكتفاء الذاتي.

➤ ورغم حجم الاستثمارات الكبيرة المخصصة لدعم القطاع العمومي، إلا أن ذلك لم يؤد إلى تحقيق معدلات تنمية اقتصادية مرتفعة. فقد أشار تقرير صادر عن مجلس المحاسبة إلى تسجيل نسب نمو ضعيفة ومُتذبذبة لا تتناسب مع حجم الاستثمارات وخلصنا في دراستنا لمجموعة من التوصيات من بينها:

✓ ورغم الاهتمام الكبير الذي أولته الدولة الجزائرية للمرفق العام لتحديثه وتطويره، إلا أنه لا يزال يعاني من العديد من المشاكل والمعوقات التي تحول دون تحقيق هذا الهدف. ومن الضروري وضع استراتيجيات عقلانية ذات أبعاد واضحة لإدارة المرفق العام الاقتصادي، على أن تشرف عليها سلطات مختصة تمتلك أدوات رقابية فعالة وجزاء رادعة، مما يساهم في تطبيق سياسة الحوكمة.

✓ كما ينبغي إعادة النظر في معايير انتقاء الكفاءات البشرية للمناصب الحساسة في المرافق، بما يتماشى مع التطورات الرقمية والتكنولوجية الحديثة. وجوب اعتماد تسيير عصري للمرافق العامة الاقتصادية مبني على آخر مستجدات تشغيل المؤسسات في العالم ويخضع في كافة جوانبه لتكنولوجيا متطورة مما يساهم في سرعة المعاملات والقضاء على مظاهر الإدارة التقليدية كالبيروقراطية والمحسوبية والفساد.

✓ وجوب القيام بإصلاح شامل يمس كل الجوانب المتعلقة بالمرافق العامة الاقتصادية في شتى مجالاتها والتركيز على جانب الموارد البشرية خاصة إذ أنه اللبنة الأساسية في الإصلاح وذلك عبر تكوينات فعالة وتخضع للرقابة البعديّة على الأداء إضافة لتوفير الجو المناسب للعمل وغرس أفكار الحكم الراشد كتحمل المسؤولية.

## قائمة المراجع

### أولاً: الكتب

1. محمود محمد حافظ، نظرية المرفق العام، دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، 1982.
  2. حسن محمد علي حسن البنان، مبدأ قابلية قواعد المرافق العامة للتغيير والتطوير، الطبعة الأولى، المصدر القومي للإصدارات القانونية، 2014.
  3. أحمد عبد العظيم، التنظيم القانوني للسلطة الإدارية لإدارة المرافق العامة الاقتصادية، الطبعة الأولى، مؤسسة المعرفة للنشر والتوزيع، 2022.
  4. نادية ضريفي، تسيير المرفق العام والتحويلات الجديدة، دار بلقيس للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، الجزائر، 2010.
  5. علي خليفة الكواري، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية - مدخل إلى دراسة كفاءة أداء المشروعات العامة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، 1981.
  6. محمد أمين بوسماح، ترجمة رجال بن أعمر، رجال مولاي إدريس، المرفق العام في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1995.
  7. ناصر لباد، مدخل إلى القانون الإداري، الطبعة الثانية، دار الأئمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2024.
  8. محمد فاروق عبد الحميد، نظرية المرفق العام في القانون الجزائري بين المفهومين التقليدي والاشتراكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.
- ثانياً: الرسائل الجامعية
1. أوكيل حميدة، دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة محمد بوقرة - بومرداس، 2015-2016.

2. خفاش نبيلة، دور الدولة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2010.

3. منقور قويدر، السلطات الإدارية المستقلة المعنية بضبط التوازن بين مصالح المتعاملين الاقتصاديين وحقوق المستهلكين، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران 2، 2015.

#### ثالثاً: المقالات

1. قوادرية خديجة، قاضي عبد الرزاق، راجف نصيرة، دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية، مجلة التحولات الاقتصادية، المجلد 02، العدد الأول، 2022.

2. قويدر معيزي، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 4، العدد الأول، 2013.

3. الطاهر ميمون، لخضر عزي، إشكالية تحرير المرافق العامة ذات التنظيم الشبكي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - العدد الاقتصادي - رقم 25، الجلفة، 2011.

4. سلامة وفاء، دور قطاع النقل في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الأول، 2019.

#### رابعاً: محاضرات

1. بوشريبة محمد، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، جامعة قسنطينة، 2019-2020.

#### خامساً: التقارير الرسمية

1. التقرير السنوي الصادر عن مجلس المحاسبة 2022